● أخبار قصيرة

تعزيز العلاقات مع الشرق مؤثر في التنمية الإقتصادية للبلاد

صرح عضو لجنة الأمن القومي والسياسة الخارجية في مجلس الشورى الاسلامي، شهريار حيدري، إن تطوير العلاقات مع الشرق قد تحسن في الحكومة الثالثة عشرة مقارنة بالماضي، وإن هذا الأمر بإمكانه أن يكون مؤثراً في اقتصاد البلاد.

وقال حيدري، في تصريح لمراسل وكالة "إرنا"، حول السياسة الخارجية للحكومة الثالثة عشرة في التطلع نحو الشرق والتي أكد عليها سماحة قائد الثورة الاسلامية: إن السياسة الخارجية المتوازنة هي إحدى استراتيجيات الدولة، ويمكن لإيران أن تكون لها تفاعلات سياسية واقتصادية مع جميع الدول بإستثناء الكيان الصهيوني. وصرح عضو لجنة الأمن القومي والسياسة الخارجية بالبرلمان: إن المواقف الغربية كانت سلبية تجاه إيران منذ انتصار الثورة؛ لكن الصين وروسيا كانتا دائماً مع الجمهورية الإسلامية.

إكمال الوحدات البخارية لـ٨ محطات طاقة تركيبية في البلاد

تم تشغيل وحدات التوليد البخارية لمحطات الطاقة التركيبية بقدرة ١٣١٦ ميغاواط بحلول نهاية العام الايراني المنصرم (بدأ في ٢١ آذار/ مارس).

وبناء على المسوحات التي أجريت في إحصاءات صناعة الكهرباء، في العام الايراني الماضي، تم تشغيل ٨ وحدات لتوليد الطاقة البخارية من محطات توليد الطاقة التركيبية في البلاد بقدرة ١٣١٦ ميغاواط.

ونظراً لحقيقة أن توليد الكهرباء في محطات توليد الطاقة هذه لا يتطلب وقوداً جديداً ويتم توفيره من فقدان الطاقة لوحدات توليد الطاقة الغازية، فقد وفرت هذه المحطات في العام الماضي ٢/٠٥ مليار مترمكعب من الغاز الطبيعي.

١/٦ مليار دولار.. قيمة الصادرات عبر محافظة سيستان وبلوشستان

أعلن مدير عام مكتب تنسيق الشؤون الاقتصادية بمحافظة سيستان وبلوشستان (جنوب شرق ايران) إن قيمة السلع المصدرة عبر جمارك المحافظة خلال العام الايراني الماضي (انتهى في ٢٠ آذار/ مارس) بلغت ٤/٦ مليون طن بقيمة مليار و٦٠٥ ملايين دولار.

وقال مجتبى شجاعي، في تصريح له، يوم الإثنين: إن هذه الصادرات شهدت زيادة بنسبة ١٤ ٪ من حيث القيمة و٦ ٪ من حيث الوزن مقارنة مع الفترة المماثلة من العام الذي سبقه.

وأوضح إن أهم السلع التصديرية عبر جمارك سيستان وبلوشستان خلال هذه الفترة، هي الإسمنت والكلنكر والفحم وفحم الكوك والغاز والسموم الزراعية والتمر والطماطم ومسحوق الغسيل والخوخ والزبيب والروبيان والأسماك والأسماك المعلبة وغيرها من المنتجات الزراعية.

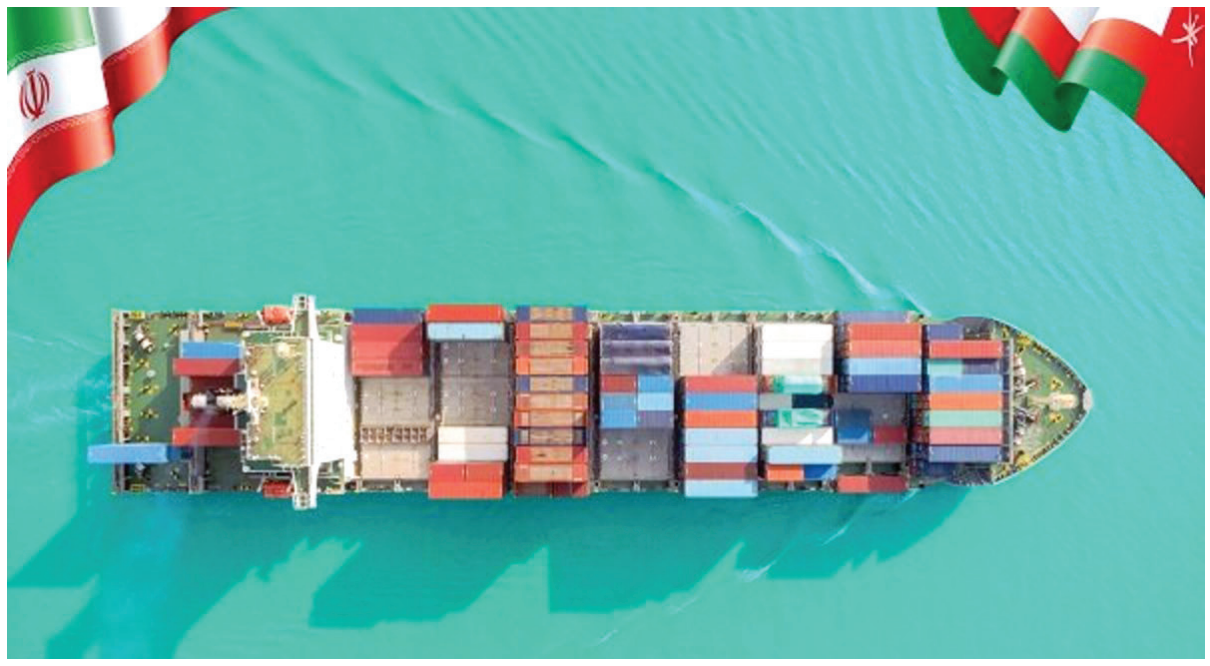

تزامناً مع بدء خطوات تصدير الغاز إليها

صادرات إيران إلى سلطنة عمان تزداد ١٠٠٪

الوفاق/ خاص

قالت مساعدة رئيس غرفة التجارة الإيرانية-العمانية المشتركة عن تخفيض تكلفة تسجيل الشركات التجارية للمستثمرين الأجانب في سلطنة عمان: إن هذا الإجراء الذي اتخذته الحكومة العمانية يمثل فرصة جيدة لرجال الأعمال الإيرانيين لتطوير التجارة الخارجية لإيران.

وصرحت شهلاء عموري، في مقابلة مع وكالة أنباء الجمهورية الإسلامية "إرنا"، أمس الإثنين: أنه تم البدء بتنفيذ تخفيض رسوم تسجيل الشركات التجارية في سلطنة عمان للمستثمرين الأجانب منذ ١ نيسان/ أبريل ٢٠٢٣ .

وأكدت أن تنفيذ اتفاقية الحكومة العمانية لخفض تكلفة تسجيل الشركات التجارية هو من أجل تطوير التجارة مع الدول الأخرى، مما يتيح للنشطاء الاقتصاديين الإيرانيين الاستفادة من هذه الفرصة لزيادة نمو التجارة مع سلطنة عمان.

زيادة الصادرات إلى عمان بنسبة ١٠٠٪

وأكدت مساعدة رئيس غرفة التجارة الإيرانية-العمانية المشتركة على أن صادرات إيران إلى سلطنة عمان زادت بنسبة ١٠٠ في المائة العام الحالي، بحيث بلغ إجمالي التبادلات التجارية بين البلدين ملياري دولار.

وفي إشارة الى العلاقات السياسية المؤاتية بين إيران وسلطنة عمان، أعلنت عموري أنه ينبغي بذل المزيد من الجهود لتحسين حجم التبادلات التجارية الحالية؛ وفي هذا الصدد كان تطوير الموانئ وخطوط الشحن والقضايا الجمركية وخريطة الطريق التجارية بين البلدين من بين القضايا التي تبنتها غرفة التجارة الإيرانية-العمانية المشتركة.

بدء خطوات تصدير الغاز إلى عمان

في سياق آخر، أعلن المدير التنفيذي لشركة هندسة وتطوير الغاز إن عمليات مد أنابيب الغاز بين منطقتي ميناب وكوه مبارك في جنوب ايران بهدف تصدير الغاز الى سلطنة عمان، ستبدأ خلال العام الايراني الجاري (بدأ في ٢١ آذار/ مارس الماضي) .

وفي تصريح أدلى به لمراسل وكالة "إرنا"، أشار رضا نوشادي إلى أن موضوع تصدير الغاز إلى سلطنة عمان سيتابع بإنشاء خط أنابيب من ميناب إلى جبل مبارك بالقرب من جاسك (جنوب ايران)، وقال: إن الاتفاق المبرم مع عمان لتصدير الغاز إليها يتضمن مد خط أنابيب إلى جبل مبارك.

تطور كبير في التعاون الإقتصادي

وفي هذا السياق، أجرت صحيفة الوفاق، في وقت سابق، مقابلة مع سفير سلطنة عمان لدى طهران، إبراهيم بن أحمد المعيني، حيث قال: إن العلاقات الاقتصادية بين البلدين تشهد تنامياً وتطوراً سريعاً في مختلف المجالات، ومن المرتقب أن يكون هناك تعاون مشترك يتمثل في مد خط أنبوب الغاز من إيران إلى سلطنة عمان.

وأضاف السفير العماني: الموضوع قيد الدراسات الفنية لتنفيذ هذا المشروع، وكذلك التعاون المشترك في حقل بخاء - هنغام، الأمر الذي سوف يعد تطوراً كبيراً في التعاون الإقتصادي، فضلاً عما تشهده الحركة التجارية النشطة المباشرة بين البلدين، حيث سجلت الإحصائيات ارتفاع الأرقام عما كانت عليه في السابق.

مد ١٠٠٠ كيلومتر من خطوط أنابيب الغاز

وفي جانب آخر من تصريحه، أشار نوشادي الى أن الخطط المرسومة للعام الماضي تضمنت مد ١٠٠٠ كيلومتر من خطوط أنابيب الغاز في مختلف محافظات البلاد، وأضاف: انه حتى نهاية العام الماضي تم الانتهاء من مد أنابيب الغاز بطول ١٠٦٧ كيلومتراً، حيث جرى تشغيل بعضها، فيما بعضها الآخر بانتظار حضور رئيس الجمهورية لافتتاحها رسمياً.

وقال المدير التنفيذي لشركة هندسة وتطوير الغاز: إن المهمة الرئيسية في شبكة نقل الغاز لهذا العام هي استكمال الحلقة الشرقية لنقل الغاز في البلاد؛ وفي هذا الصدد، حددنا إنشاء خط أنابيب من دشتك الى نهبندان وسيبدأ تنفيذه قريباً.

وأعلن نوشادي عن بدء مد ٤٠٠ كيلومتر من الخط الوطني التاسع من إصفهان إلى القرب من مدينة قم، وأضاف: إن بدء العمليات التنفيذية للخطين الأول والسابع هو أيضاً على جدول الأعمال في بعض الأجزاء.

وذكر أنه في العام الماضي حددنا ٥ خطط لتخزين الغاز، وتابع: هذه الخطط تشمل شوريجة وسراجة وقزل تبة وغيرها، والتي تم الانتهاء من دراستها، وتم تحديد المقاولين لها، كما تم البدء بعمليات التنفيذ في بعض الحالات.

وأشار نوشادي إلى أن حجم التداول المالي التقريبي لشركة هندسة وتطوير الغاز الإيرانية في تنفيذ المشاريع يبلغ مليار دولار، وقال: إن هذا الرقم سيرتفع وينبغي أن يصل إلى ٣ مليارات دولار خلال العام الجاري.

ولفت إلى أن المرحلة الثانية من مصفاة إيلام ستكتمل خلال العام الجاري، وأضاف: ان هذه المصفاة بعد اكتمالها ستكون المصفاة الأكثر صناعة داخلية في البلاد بنسبة ٧٦ بالمائة.

وأعرب نوشادي عن أمله في أن يشهد العام الجديد إبرام اتفاقيات لتصدير الخدمات التقنية والهندسية الايرانية الى الخارج وتنفيذ مشاريع الغاز في خارج ايران أيضاً.

الجدير بالذكر أن سلطنة عمان تعد أحد الشركاء التجاريين الخمسة الرئيسيين لإيران من بين الدول المجاورة. ووفقاً للبرنامج الذي قدمته الحكومة الايرانية، فان الأولوية التجارية الأولى للبلاد هي تحسين مستوى العلاقات التجارية مع الدول المجاورة واستخدام جميع إمكانيات هذه الأسواق.

عموري: تطوير الموانئ وخطوط الشحن والقضايا الجمركية وخريطة الطريق التجارية بين البلدين من بين القضايا التي تبنتها غرفة التجارة الإيرانية-العمانية المشتركة

قريباً.. تأسيس غرفة التجارة الإيرانية-السعودية المشتركة

أعلن عضو مجلس إدارة غرفة التجارة الإيرانية، أنه سيتم قريباً تأسيس الغرفة التجارية المشتركة بين ايران والسعودية، معتبراً ذلك خطوة مفيدة للنهوض بالاقتصاد في البلدين.

وقال كيوان كاشفي، أمس الإثنين، في الاجتماع الـ٨٢ لمجلس الحوار بين الحكومة والقطاع الخاص في محافظة كرمانشاه (غرب البلاد): إن تطبيع العلاقات بين إيران والسعودية كان القضية السياسية والاقتصادية الرئيسية للبلاد في الشهر الماضي؛ وبناء على ذلك سيتم قريباً تأسيس غرفة تجارية مشتركة بين إيران والسعودية، بمتابعة من غرفة التجارة الايرانية.

واعتبر كاشفي هذا القرار السياسي الذي كانت نتائجه إيجابية للغاية على اقتصاد البلاد آلية مفيدة، معرباً عن أمله في استمرار هذه التعاملات الإيجابية مع مختلف الدول.

واعتبر رئيس غرفة تجارة كرمانشاه عودة الهدوء والاستقرار إلى الأسواق المالية، بما في ذلك العملة الصعبة والذهب، إنجازاً إيجابياً لتطبيع العلاقات بين إيران والسعودية، وقال: إن ذلك يدل على تأثير القرارات السياسية الصحيحة على اقتصاد البلاد. وأوضح إن إيران والسعودية يعتبران بلدين كبيرين ومهمين في المنطقة، مضيفاً: إن التعاون السياسي والاقتصادي بين البلدين هو أساس الاستقرار في المنطقة.

وأشار كاشفي الى أن القطاع الخاص قد بدأ بالفعل الإجراءات اللازمة للتعاملات الاقتصادية مع السعودية، وأضاف: لقد بدأ التخطيط اللازم للتعامل الاقتصادي مع السعودية وغرفة التجارة فيها.

وأوضح إن السعودية من الدول القليلة في المنطقة التي ليس لدينا معها غرفة تجارة مشتركة، وقال: بمتابعة من الغرفة الإيرانية، سيتم قريباً تأسيس غرفة تجارة مشتركة بين البلدين وستكون خطوة مفيدة لتحقيق الأهداف الاقتصادية لإيران والسعودية.

وأردف كاشفي قائلاً: كما نخطط لبدء تبادل زيارات وفود رجال الأعمال فور إعادة فتح سفارتي البلدين.

ومضى قائلاً: السعودية اقتصاد كبير لم يتم لحد الآن الاستفادة من إمكانياته كما ينبغي، بحيث إن ذروة التبادل التجاري مع السعودية والتي كانت في العام ٢٠١١ لم تتجاوز قيمتها ٢٠٠ مليون دولار.

وأشار عضو مجلس إدارة غرفة التجارة الايرانية إلى التجارة الخارجية للسعودية البالغة حجمها ٣٠٠ مليار دولار، والتي يمكن أن تفتح لإيران سوقاً لا يقل عن ٢ إلى ٣ مليارات دولار في السنوات المقبلة.

وبحسب كاشفي، فان ايران والسعودية لديهما الكثير من أرضيات التعاون في مختلف مجالات النفط والغاز والبتروكيماويات والعلوم المعرفية، ويجب الاستفادة من هذه الإمكانيات.

مشروع سككي استراتيجي لربط محافظة فارس بالخليج الفارسي

يعتبر مشروع ربط الخط السككي لمحافظة فارس (مركزها مدينة شيراز) بميناء بوشهر في الخليج الفارسي من المشاريع المواصلاتية الاستراتيجية في ايران، وهذا المشروع هو قيد الإنجاز الآن، ومن المتوقع الانتهاء منه في غضون ٤ سنوات.

الخط السككي الهام هذا يبلغ طوله ٤٥٠ كيلومتراً وسيربط مدينة شيراز بميناء بوشهر (مركز محافظة بوشهر المطلة على الخليج الفارسي) وسيكون قادراً حين تدشينه على نقل ٣ ملايين طن من البضائع في عامه الأول وصولاً الى ٦ ملايين طن من البضائع سنوياً في غضون ١٠ أعوام من تدشينه، كما سيكون هذا الخط السككي قادراً على نقل مليوني مسافر في العام أيضاً، ولا شك بأن توفير هذه الإمكانية المواصلاتية ستتسبب بمزيد من الازدهار الاقتصادي والاجتماعي لمحافظة فارس وأيضاً محافظة بوشهر.

وتربط الخطوط السككية حالياً مدينة شيراز بالعاصمة طهران وكذلك بمدينة مشهد المقدسة؛ لكن ربط شيراز بميناء بوشهر المطل على الخليج الفارسي سيلعب دوراً هاماً في تطوير محافظة فارس والنشاط التجاري فيها.

وفي العام الماضي وبعد زيارة رئيس الجمهورية، السيد ابراهيم رئيسي، لمحافظة فارس، زادت الحكومة ميزانية تنفيذ هذا المشروع بمقدار مليار و٢٠٠ ألف يورو، والعمل جار الآن في هذا المشروع على قدم وساق. وللإسراع في تنفيذ هذا المشروع، قسمت إدارة سكك الحديد في محافظة فارس هذا الخط الى عدة أجزاء، وقامت بإحالة تنفيذ كل قسم من هذه الأقسام الى شركة مقاولة مختلفة، حيث يؤكد المسؤولون إمكانية الانتهاء من تنفيذ هذا المشروع في غضون ٣ سنوات أيضاً بدلاً من ٤ سنوات.

تدشين ٣٢٠٠ وحدة صناعية جديدة في البلاد

أعلن وزير الصناعة والتجارة والتعدين الايراني، رضا فاطمي أمين، عن تدشين ٣٢٠٠ وحدة صناعية جديدة وتوسيع نطاق استثمارات ٢٢٠٠ وحدة وإعادة تشغيل ١٦٠٠ وحدة عاطلة خلال العام الايراني الماضي (انتهى في ٢٠ آذار/ مارس).

وفي تصريح أدلى به للتلفزيون الايراني، حول أداء الوزارة خلال العام الماضي، قال فاطمي أمين: إن نمو قطاع الصناعة في الأشهر التسعة الأولى من العام الماضي تجاوز ٨٪ وهو ضعف متوسط النمو الاقتصادي للبلاد كلها، كما بلغ نمو القطاع الصناعي ١١/٦ ٪ في خريف العام الماضي، وهو معدل غير مسبوق منذ عام ٢٠١٨.

وأضاف: بحسب إحصاءات الجمارك، في الأحد عشر شهراً الأولى من العام الماضي، نما استيراد المواد الخام أو السلع الوسيطة بنسبة ١٤ ٪ وهو ما يشير إلى قفزة في الإنتاج، ووصل معدل العمالة في قطاع الصناعة في الخريف رقماً قياسياً جديداً بلغ ٨ ملايين و٣٠٠ ألف شخص.

وعن تنفيذ مرسوم التحول في مجال صناعة السيارات، قال وزير الصناعة: تم تنفيذ الأوامر الرئيسية الثمانية لرئيس الجمهورية، مثل تمديد فترة الضمان وزيادة الإنتاج؛ على سبيل المثال، نما إنتاج السيارات بنسبة ٤٥ ٪ والتي تشمل جميع أنواع السيارات، كما تقدمت البلاد الى المرتبة ١٦ عالمياً صعوداً من المركز الـ١٩ من حيث حجم الإنتاج.